الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية
AUTORITE DE REGULATION DE LA POSTE ET DES TELECOMMUNICATIONS

بيان

استدعت سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يوم 29 أكتوبر 2015، المدير العام لمؤسسة بريد الجزائر، السيد سايح ناصر، لعقد اجتماع عمل بحضور أعضاء مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وكذا مديرها العام. وقد ركّز جدول الأعمال على النقاط الآتية:

- مشكلة الضرر التي تشكلها السوق الموازية للحصرية والتي تتمتع بها قانونا مؤسسة بريد الجزائر بالنسبة للبريد السريع الوطني لأقل من 50غ.
- الطرود التي تكفل البريد السريع بنقلها(فرع بريد الجزائر).
- احترام أحكام دفتر الشروط الخاص بالخدمة الشاملة للبريد.
- المخطط السنوي والمتعدد السنوات لتطوير الخدمة الشاملة للبريد.
- عدم تسليم البيان المالي لسنة 2014 والمخطط المستعلم للخدمة الشاملة للبريد.

افتتح السيد محمد توفيق بسعي، رئيس مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجلسة مرحبا بحضور السيد سايح ناصر، وقام باختصار بالتذكير بمهام سلطة الضبط اتجاه المتعامل التاريخي، وبالخصوص فيما يتعلق بالخدمة الشاملة للبريد.

كما شكر السيد سايح ناصر من جهته مجلس سلطة الضبط لقيامه بدعوته، وشرع في إعطاء نظرة حول أهم الورشات التي تنكب عليها مؤسسة بريد الجزائر وكذا التحديات التي تواجهها.

بعد تناول نقاط جدول أعمال الاجتماع وتبادل الآراء، قام السيد سايح ناصر بالإجابة عن كل نقطة على التوالي كما يلي:

- بخصوص حصرية البريد السريع لأقل من 50 غ، ذكّر المدير العام مُقرّا أن هذا يدخل في اختصاص بريد الجزائر وبأنه سيسهر على احترامه، مستحضرا مشروع مؤسسته الذي تم اعداده لهذا الغرض والذي سيتم اطلاقه فورا، الفكرة الأساسية التي تخدمها هي تعميم التركيب الذي تم البدء فيه فضلا عن ذلك، نقطة تواجد بريد الجزائر على مستوى المحطات البرية بالوطن.

وهذا من أثره ان يمنح لكتلة البريد السريع غير الرسمي طابعا منتظما ويلبسه ضمانات الأمن الممنوحة من خلال تخليصه المسبق لدى نقاط تواجد بريد الجزائر الرسمية والتي تتحمّل مسؤولية توزيع هذا البريد نظرا لدخوله في شبكة البريد من خلال نقاط التواجد التي أقامها بريد الجزائر لهذا الغرض، يوصل سائق سيارة الأجرة أو الحافلة هذا البريد ويسلمه إلى نقطة التواجد البريدي الأقرب إلى المستلم الذي يجد أن بريد الجزائر قد تكفل بتوزيع بريده إليه.

سلطة الضبط التي بدأت العام الماضي بعمل مقاربة المؤسسات المعنية (النقابة الوطنية لسائقي سيارة الأجرة، مؤسسة تسيير المحطة البرية الجزائر، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وزارة النقل، وزارة التجارة، البريد السريع EMS ، المركز الوطني للسجل التجاري)، قد تقاسمت طبيعيا الاهتمام الذي توليه مؤسسة بريد الجزائر لهذا المشروع والذي تتعهد بمتابعة سيره بالتشاور مع بريد الجزائر.

- بخصوص الطرود التي تكفل البريد السريع EMS بمعالجتها، قام السيد سايح ناصر بتقديم شروحات للحضور بأن هذا الاجراء مؤقت وأن هذا القسم من النشاط البريدي والذي يعد جزءا من الخدمة الشاملة هو إذن جدول تنظيمي لخدمات بريد الجزائر، و ستتكفل المؤسسة به عند الانتهاء من إعادة تنظيم هذا النشاط.
- من جهة أخرى، لم يخفي السيد سايح ناصر نقائص بريد الجزائر فيما يتعلق بمعالجة الشكاوى والاعلان عن الاسعار على مستوى مكاتب البريد. غير أنه أكد أن سيتم منذ الآن التكفل بهذه النقاط، وبأنه يتم التحضير لمشروع الإعلان عن الاسعار على موقع المتعامل يتضمن محاكاة عن الأسعار لكل أداء خدمات. ومن جهته، أعلم مجلس سلطة الضبط السيد سايح ناصر أن سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تنتظر معلومات إضافية عن هذه المسألة وبأنّه سيتم طلب تقارير دورية حول هذه المسائل من المتعامل

أعلم السيد سايح ناصر بعد ذلك مجلس سلطة الضبط أن المؤسسة قد استفادت من مساعدة تقنية ومن هبة قدمها الاتحاد العالمي للبريد عن طريق (الصناديق لتحسين نوعية الخدمة FAQS) لوضع محاسبة تحليلية و ادخال الحاسوب إلى مكاتب البريد IBP).

وأخيرا، حول النقطة المتعلقة بالمخطط السنوي متعدد السنوات للخدمة الشاملة، يفصّل في الوقت والمكان تشر هذه الأخيرة، وقد التزم بتقديم مشروع حول هذا في السنة المقبلة عند مراجعة دفتر الشروط الخاص بالخدمة الشاملة للبريد.

وفي الختام، شكر السيد رئيس مجلس سلطة الضبط مرة أخرى السيد المدير العام لبريد الجزائر لتقديمه توضيحات أساسية حول النقاط التي أثارها المنظم، كما تمنّى الابقاء على هذا التقليد الذي يتضمن إقامة جسور الربط بين المنظم ومتعاملي قطاع البريد بهدف تطوير قطاع البريد و إرضاء المستخدم الجزائري.